الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية الوطنية (2016 – 2020) لإقليم كردستان العراق وسبل تعزيزه

الاستاذ الدكتورسامي عبيد محمد الدكتورة بيداء رزاق حسين

كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

جامعة البصرة

المدرس بان ياسين

كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة البصرة

المستخلص :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الحكم الرشيد كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في اقليم كردستان العراق ، وقد وفرت خطة التنمية الوطنية (2016 -2020) الاطار الملائم من إذ تحديد الاهداف ووضع الاليات وتخصيص الموارد المالية المطلوبة .

وقامت حكومة الاقليم بتنفيذ سياسة استثمارية ناجحة الى حدٍ بعيد في جذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والاجنبية والمشتركة) وفي مختلف القطاعات الاقتصادية من اجل تحقيق التنمية المستدامة .

وبالرغم من ادراك حكومة الاقليم اهمية تطبيق الحكم الرشيد وقيامها بالعديد من السياسات والاجراءات الا انها ما زالت في بداية الطريق وامامها تحديات كبيرة ينبغي معالجتها بطرائق ووسائل مختلفة ، تأتي في مقدمتها الاستفادة من خبرة صندوق النقد الدولي لتعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة في الاقليم.

الكلمات الافتتاحية : الحكم الرشيد ، التنمية المستدامة ، خطة التنمية الوطنية .

Good governance & sustainable development In light of the National Development Plan (2016-2020) for the Kurdistan Region of Iraq

Prof. Dr. Sami Obaid Mohamed **Dr. Baida Razzaq Hussein**

College of Administration and Economics / Department of Economics

University of Basrah

Teacher, Ban Yassin

College of Administration and Economics / Department of of Banking and Finance Sciences

University of Basrah

Abstract :

The research aims to shed light on good governance as a mechanism for achieving sustainable development in the Kurdistan region of Iraq. The National Development Plan (2016-2020) provided the appropriate framework in terms of setting goals, setting mechanisms and allocating the required financial resources.

The regional government has implemented a highly successful investment policy in attracting private investments (national, foreign and joint) and in various economic sectors in order to achieve sustainable development.

Although the regional government is aware of the importance of implementing good governance and has implemented many policies and procedures, it is still at the beginning of the road and faces great challenges that must be addressed in different ways and means, foremost of which is benefiting from the *experience of the International Monetary Fund to promote good governance and achieve sustainable development in the region.*

Key words: *good governance, sustainable development, national development plan*

المقدمة :

أصبح موضوع الحكم الراشد والتنمية المستدامة من احدث المفاهيم في ميدان العلوم الاقتصادية في إطار ادارة الشؤون العامة للدولة، إذ أن الحكم الرشيد عد عاملا أساسا يساعد في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تكريس مبادئ الشفافية، الفعالية والمشاركة، وهو بذلك كفيل لضمان تحقيق الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في البلاد .

وفي هذا السياق تمتلك حكومة إقليم كردستان رؤية واضحة كما تعكسها خطة التنمية (2016 -2020)، ورغبة صادقة تجسدها السياسات والإجراءات الفعلية من قبل حكومة اقليم خصوصا في اطار البعد الاقتصادي للحكم الرشيد، في حين قدرة حكومة اقليم تتوقف على مواجهة التحديات التي تقف امام تطبيق الحكم الرشيد في اقليم .

ولذلك سوف نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على الحكم الرشيد كألية لتحقيق التنمية المستدامة في اطار خطة التنمية الوطنية (2016- 2020) ، ومتابعة السياسات الاستثمارية في الاقليم والوقوف على التحديات والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال والمتمثلة بخبرة صندوق النقد الدولي .

أهمية البحث : تنبع اهمية البحث من اهمية تطبيق الحكم الرشيد في اقليم بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق التنمية المستدامة .

اهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

- الإحاطة النظرية في الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة .
- التعرف على رؤية الاقليم في الحكم الرشيد من خلال خطة التنمية (2016- 2020).
- التعرف على رغبة الاقليم في تحقيق الحكم الرشيد من خلال السياسات والإجراءات الفعلية.
- الاستفادة من عمل صندوق النقد الدولي لتعزيز الحكم الرشيد في إقليم كردستان .
- الوقوف على ابرز التحديات السياسية والاقتصادية لتطبيق الحكم الرشيد في الاقليم.

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في عدة تساؤلات : هل لدى حكومة الاقليم رؤية واضحة لتطبيق الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة ؟ وهل لديها الرغبة الصادقة واتخاذ اجراءات عملية في هذا المجال ؟ وما هي اهم التحديات التي تواجه اقليم لتطبيق الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة ؟ .

فرضية البحث : يوجد اثر لمعايير الحكم الرشيد مجتمعة معاً في نجاح خطة التنمية الوطنية (2016 -2020) وتنمية الموارد البشرية المستدامة في الاقليم .

الحدود الزمانية والمكانية :

الحدود الزمانية : تتحدد بالمدة الزمنية التي غطتها خطة التنمية الوطنية في اقليم (2016-2020)

الحدود المكانية : اتخذ البحث من اقليم كردستان العراق حدوداً مكانية له .

منهجية البحث : اعتمد البحث المنهج الاستقرائي لتحليل محاور البحث الاساسية .

هيكلية البحث : قسم البحث الى اربعة محاور أساسية وهي :

المحور الاول : الحكم الرشيد والتنمية المستدامة – اطار نظري . اما **المحور الثاني :** خطة التنمية (2016 – 2020) في إقليم كردستان العراق . وكان **المحور الثالث :** البعد الاقتصادي للحكم الرشيد والتنمية المستدامة في إقليم كردستان العراق . وركز **المحور الرابع :** تعزيز الحكم الرشيد في الاقليم : الفرص والتحديات .

المحور الأول : الحكم الرشيد والتنمية المستدامة – اطار نظري

أولا : الحكم الرشيد : المفهوم – الابعاد – الخصائص - المرتكزات

1. مفهوم الحكم الرشيد *Good Governance*

ان مصطلح الحكم الرشيد ذو اصل يوناني ويعرف باليونانية (*kabeman*) ومن ثم تم تداوله في فرنسا خلال القرن13 إذ عرف بـ (*Govmance*) ، كما عرف باللاتينية بـ (*Gabernere*) وبرز مصطلح الحكم الرشيد بشكل اكثر إذ استخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية تحت اسم (*Bonne governance*) ، وقد ترجم الى العربية الى عدة معاني[*](محسن ، 2021، ص 522)

بدأ الاهتمام بمفهوم الحكم الرشيد في كتابات البنك الدولي لأول مرة عام 1989 كنتيجة لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي (التكييف الهيكلي) التي قام بها البنك الدولي في نهاية عقد التسعينات من القرن 20 في الدول النامية ، مما أدى الى طرح سياسات تقوم على الإصلاح السياسي والمؤسسي تشمل : اصلاح نظام الحكم وتفعيل النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وحماية الحريات والحقوق المدنية ، أي ان الإصلاح الاقتصادي لا يتحقق الا بوجود إصلاحات سياسية وإدارية ، فاصبح تحقيق الحكم الرشيد يأخذ ثلاثة ابعاد رئيسة : سياسي واداري واقتصادي(المجالي ، 2013،ص 159). وقد عرف الحكم الرشيد بتعريفات عدة تختلف باختلاف المنطلقات الفكرية لمنظمات ومؤسسات دولية يمكن ايجازها بالاتي :

- يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد " بانه الطريقة او الوسيلة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية"
- كما عرفه صندوق النقد الدولي بانه مفهوم واسع لجميع جوانب الحكم ويشمل الالتزام بسيادة القانون والسياسات الاقتصادية والتنظيمية ، ويتضمن هذا التعريف بعدين من ابعاد الحكم الرشيد هما البعد القانوني المتعلق بالالتزام بسيادة القانون والأخر البعد الاقتصادي المتعلق بالسياسات الاقتصادية .
- وقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بانه إدارة السلطة لشؤون المجتمع على المستويات كافة من خلال اليات تتيح للإفراد والجماعات تحقيق مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم ، ويركز هذا التعريف على تطور مفهوم الإدارة من إدارة تقليدية الى إدارة متجاوبة ومتطلبات المواطنين وتستخدم الاليات المناسبة بشفافية وتكون مسؤولة امام المواطنين .
- كما عرفته الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بانه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي وضمان القانون والنظام وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان حد ادنى من الضمان الاجتماعي . (البرادعي ، 2003 ،ص 420).

---

[*]) هناك العديد من المرادفات للحكم الرشيد اهمها : الحكم الجيد ، الحكم العقلاني ، الحكم الموسع ، الحكم الشامل او المتحد ، الحوكمة ، الحكمانية ، الحاكمية.

- وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد " بانه الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد ، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة ، وخلق اليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة او على الأقل التقليص منها .
- كما يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 الحكم الرشيد على انه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى الى تمثيل فئات المجتمع كافة تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة امامة لضمان مصالح جميع افراد الشعب (UNDP , 2004 ,P 101).

ومما سبق يتبين؛ أن تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي وتعريف تقرير التنمية الانسانية أكثر شمولية من تعريف البنك الدولي إذ لم يقتصر التركيز على الجانب السياسي للمفهوم، انما شمل الجوانب الاقتصادية والادارية والتنموية.

2. ابعاد الحكم الرشيد

يأخذ الحكم الرشيد اربعة ابعاد أساسية (انظر الشكل – 1) على القدر نفسه من الأهمية ، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أي منهما ، ويشترط فيها جميعا الوضوح التكامل التماسك والتناغم ، إذ لا يمكن الاستغناء عن أي بعد منها ، واذا انعدم او غاب احد هذه الابعاد لا يمكن ان نتحدث عن وجود حكم رشيد (بوعزيز وقادري ، 2018 ،ص 31) .

يرتبط البعد السياسي بضرورة تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد الضمان لتحقيق الابعاد الاخرى ، اما البعد الاداري او التقني فانه يرتبط بالإدارة العامة ومدى كفاءتها واتباع الاساليب والاليات المتطورة في ادارة شؤون الدولة ، في حين يرتبط البعد الاقتصادي بوضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع ، ويرتبط البعد الاجتماعي بمحاربة الفقر وعدم التمييز بين الجنسين .

الشكل (1)

الابعاد الاساسية للحكم الرشيد

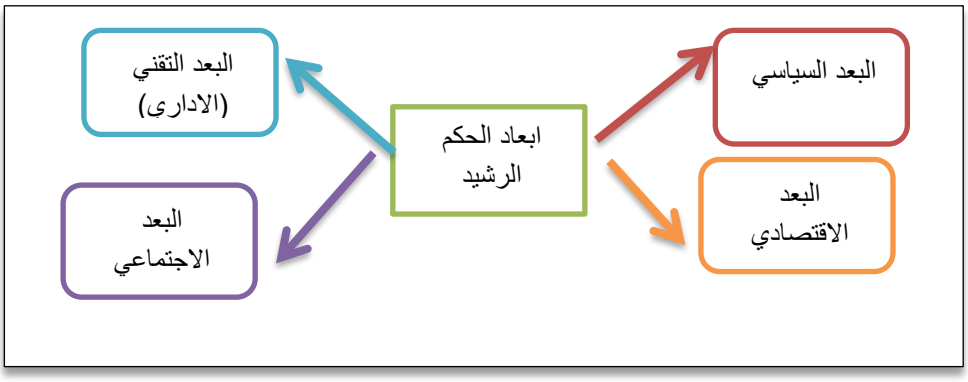

المصدر : من عمل الباحثين .

ويؤكد (*Asongu&NiNicholas,2019,p1*) ان الحوكمة السياسية ترتبط بالاستقرار السياسي ونبذ العنف والصوت والمساءلة ، والحوكمة الاقتصادية ترتبط بفعالية الحكومة وجودة التنظيم ، والحوكمة المؤسسية تنطوي على محاربة

الفساد وسيادة القانون ، اما الحوكمة العامة (الحكم) فهي مقياس مركب يشمل (الحوكمة السياسية والاقتصادية والمؤسسية) .

3.خصائص الحكم الرشيد: الحكم الرشيد كما تراه الأمم المتحدة هو ما توافرت فيه الخصائص الموضحة في الشكل الاتي :

الشكل (2)

خصائص الحكم الرشيد

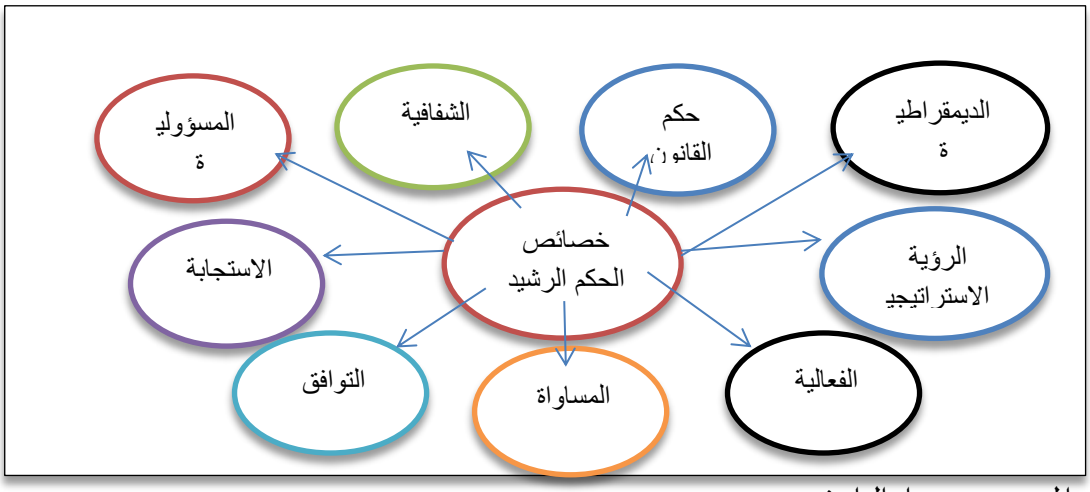

المصدر : من عمل الباحثين.

ويتضح من الشكل اعلاه ان الحكم الرشيد يتسم بمجموعة من الخصائص او السمات الجيدة في ادارة الحكم اهمها المذكورة انفا:

- التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الدورية واتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في العملية السياسية
- تطبيق القانون بعدالة ودون تمييز .
- اتاحة المعلومات والبيانات الكاملة وخصوصا المالية امام الجهات الرقابية .
- مسؤولية الحكومة امام المواطنين فيما يخص تنفيذ برنامجها الانتخابي وتوفير الخدمات للمواطنين .
- سرعة استجابة الحكومة لتوفير متطلبات المواطنين .
- ضرورة التوافقات الحزبية من اجل المصالح الوطنية .
- مساواة جميع المواطنين ودون تمييز في الحقوق والواجبات .
- الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة .
- ضرورة امتلاك القادة رؤية واسعة للحكم الرشيد والتنمية المستدامة والتي يمكن التعبير عنها بوضع الخطط الاستراتيجية متوسطة وطويلة الاجل .

4. مرتكزات الحكم الرشيد

ان الحكم الرشيد يرتكز على ثلاث ركائز أساسية : (انظر الشكل -3)

الحكومة تخلق المناخ السياسي والقانوني الملائم لاستغلال الموارد الطبيعية المحدودة استغلالاً امثل (الاستدامة البيئية *Environmental Sustainability*) ، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل (الاستدامة الاقتصادية *Economic Sustainability*) اما المجتمع المدني فانه يسهل عملية التفاعل والشراكة بين القطاع العام والخاص في جملة من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الاستدامة الاجتماعية *Social – Cultural Sustainability*) (ابورونية ، وبعيرة ، 2013،ص 3).

الشكل (3)

مرتكزات الحكم الرشيد

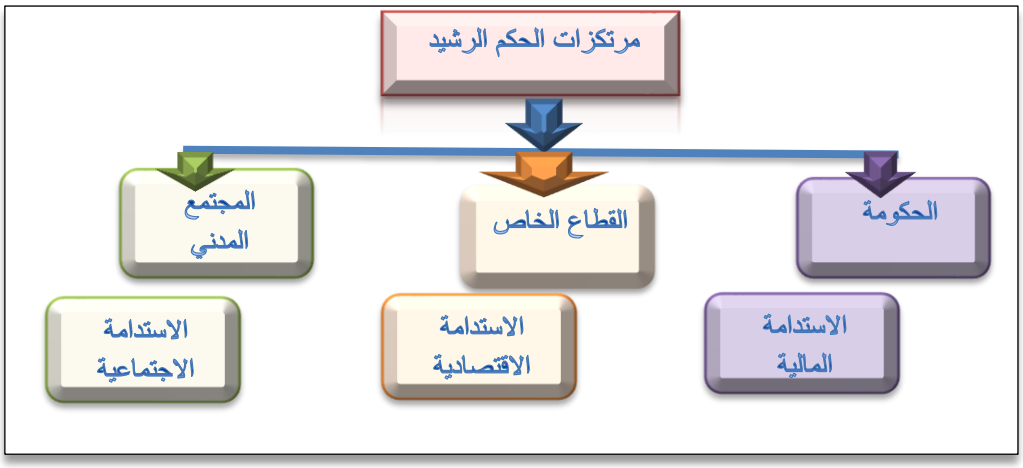

المصدر : الشكل من عمل الباحثين.

ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة و ابعادها

1. مفهوم التنمية المستدامة

لقد تطور مفهوم التنمية من مفهوم (التنمية الاقتصادية) الذي يركز على الجانب المادي الى مفهوم (التنمية البشرية) الذي يركز على الجانب الإنساني ، ومن ثم الى (التنمية المستدامة) التي تجمع بين الجانب المادي والإنساني فضلاً عن الجانب البيئي .

وقد ظهر اول تعريف للتنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 والمعروف بتقرير برونتلاند *Brundtland Report* ، تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) ، اذ عرفت التنمية المستدامة بانها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم في المستقبل(*NStavins, Alexander, Agbedahin* , 2018 , p2)(*Gernot,2003,p340*)

كما تبنى برنامج الأمم المتحدة (UNDP) عدة تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة والتي من خلالها تهدف الى القضاء على الفساد والفقر ودعم حرية الانسان وكرامته لنيل جميع حقوقه المكفولة وكلك توفير الفرص المتساوية للجميع من خلال الحكم الرشيد (الشرفي، 2013 ،ص 779).

وعرف *Edward barbier* التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط الذي يرتقي بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وباقل قدر ممكن من الاضرار والإساءة الى البيئة" ، والتنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.(بوعزيز وقادري ،2018 ،ص 34).

لقد شكلت التنمية المستدامة مفهوما جديدا وثوريا في الفكر التنموي ، اذ انه ولأول مرة دمج بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد ، وفي قمة الأرض عام 1992 التي عقدت في ريو ديو جانيرو ، كانت التنمية المستدامة المحور الرئيس للمؤتمر والذي صدرت عنه الاجندة 21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة لمواجهة احتياجات وتحديات القرن 21 ، ثم شاع وانتشر هذا المفهوم حتى استخدم شعارا لقمة الأرض الثانية في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا عام 2002 (القمة العالمية للتنمية المستدامة) (بربريس وزدام وهماش ، 2018 ،ص 55).

2. ابعاد التنمية المستدامة

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في الثمانينات من القرن20 ، استجابة للوعي المتزايد بالحاجة الى تحقيق التوازن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب البيئية (*Agbedahin* , 2018 , p2)؛ وعليه يتضح ان للتنمية المستدامة ثلاثة ابعاد رئيسة كما موضحة في ادناه :

الشكل (4)

ابعاد التنمية المستدامة

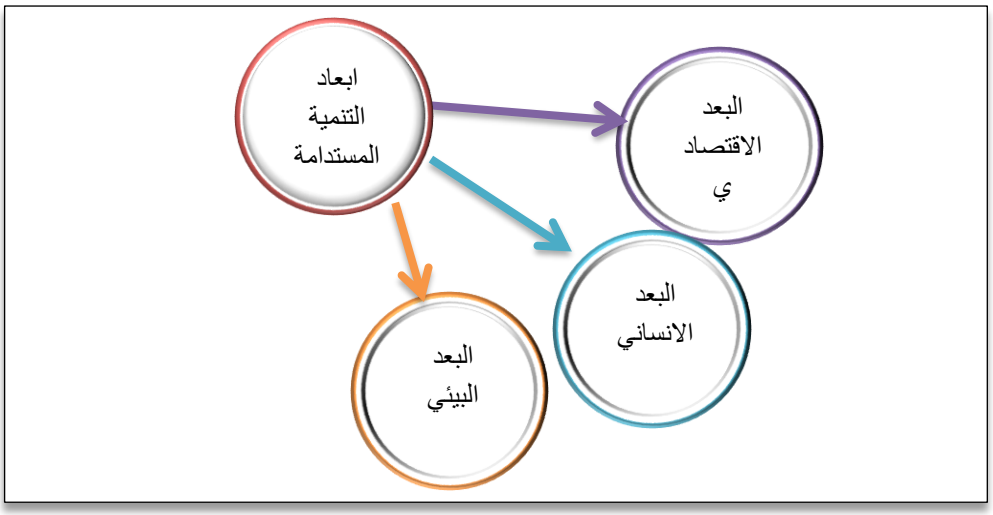

المصدر : من عمل الباحثين .

أ- البعد الاقتصادي : يتمحور البعد الاقتصادي حول عنصرين مهمين هما : تحقيق النمو والكفاءة في استغلال الموارد، فالنمو المتواصل يؤدي الى تحسين مستوى الدخل الوطني والفردي ومن ثم تحسين مستوى المعيشة، اما الكفاءة

فيقصد بها حسن استغلال الموارد المتاحة ، وذلك بتحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاج والمنافع باقل من الموارد والتكاليف (بوعزيز وقادري ،2018 ،ص 34).

ب- **البعد الاجتماعي :** يتحدد من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ، فضلا عن توسيع فرص الاختيار امام الناس لجعل التنمية اكثر ديمقراطية .

ج – **البعد البيئي :** يتمحور حول حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها في اطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة

ثالثاً : علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة

ان كلا من الحكم الرشيد والتنمية المستدامة لهما الابعاد نفسها الإدارية (التقنية) والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا من جانب، ومن جانب اخر ان الحكم الرشيد هو وسيلة وليس غاية - كما جاء في تعريف البنك الدولي – بعكس التنمية المستدامة فهي غاية بحد ذاتها ، فيمكن القول ان الحكم الرشيد هو الأداة الأكثر ملائمة للتنمية المستدامة او بمعنى اخر لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة الامن خلال الحكم الرشيد .

ويتضمن الحكم الرشيد حسن استغلال استثمار ليس للموارد والثروات الطبيعية فحسب، بل أيضا في العنصر البشري، كذلك الحفاظ على البيئة وحسن رعايتها ، ولذلك فقد تم ربط مفهوم الحكم الرشيد مع مفهوم التنمية المستدامة، لان الحكم الرشيد هو المحور الأساسي لتحويل النمو الاقتصادي الى تنمية مستدامة .

ويتفق الباحثون والمهتمون على ان الحكم الرشيد يعد الضمان والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لأنه يقوم على ممارسة السلطات والصلاحيات السياسية والاقتصادية والإدارية على المستويات كافة .

وبصفة عامة يمكن القول ان اثر الحكم الرشيد على التنمية المستدامة يظهر بشكل إيجابي في الجوانب التالية : (الشرفي ، 2013،ص 786).

1- تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لإفراد المجتمع.
2- القضاء على الفساد المالي والاداري: وهذا من شأنه ان يفتح المجال امام الشركات الكبرى وتشجيعها على الاستثمار ومن ثم خلق فرص عمل كثيرة كما يساعد ذوي الدخل المحدود من الوصول الى جميع الخدمات العامة بسهولة ودون اللجوء الى استعمال الرشوة .

ان التنمية المستدامة بأهدافها وابعادها المختلفة تحتاج الى الية متناسقة لتجسيدها على ارض الواقع ، وبما ان التنمية المستدامة في مجمل أهدافها تسعى الى الاستغلال الأمثل للموارد البيئية وتحقيق العدالة والمساواة فان الحكم الرشيد يعد شرطا أساسيا لتحقيق اهداف الاستدامة والاستمرار في النتائج ، ومن هنا يتبين ان التنمية المستدامة كهدف عام لا يمكن تحقيقها الا بالية الحكم الرشيد بمختلف مبادئه ومكوناته .

وبغض النظر عن الارتباط بين المفهومين ، فقد اثبتت عدة دراسات ان الحكم الرشيد ضرورة ملحة واساسية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف ابعادها ، وتستند هذه العلاقة الى المرتكزات التالية (بربريس وزدام وهماش ، 2018 ،ص 59):

1- ادارة الحكم بنظام ديمقراطي نزيه وشفاف يوفر فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع.
2- المساواة وعدم التمييز بين طبقات المجتمع المختلفة .
3- سيادة القانون وتطبيقه على الجميع وتعزيز استقلالية القضاء .
4- اعتماد مبدأ اللامركزية في ادارة محافظات الدولة او اقليم .

المحور الثاني : خطة التنمية (2016 – 2020) في إقليم كردستان العراق

بعد ان اطلقت حكومة إقليم كردستان (رؤية إقليم كردستان نحو المستقبل 2020) ارتأت وزارة التخطيط ان تتبنى منهج خطة التنمية لإقليم كردستان لترجمة تلك الرؤية .

ان هذه الخطة تختلف شكلا ومضمونا عن الخطط السنوية ، فقد استند في اعدادها الى التجارب الناجحة لبعض الدول ، وعلى مجموعة من الوثائق والتقارير الدولية واقليمية والوطنية الرصينة .

كما ان هذه الخطة ذات ابعاد ومضامين استراتيجية مترابطة تشمل كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبأفق زمني يمتد لخمس سنوات تهدف بشكل أساسي الى تسريع عملية التنمية في الاقليم والارتقاء بمستويات رفاهية المجتمع نحو الافضل، كما تمثل في الوقت ذاته مدخلا واقعيا حقيقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة في اقليم .

1. الأهداف الاستراتيجية الرئيسة للخطة :

تتركز أولويات واهداف الخطة الاستراتيجية بما يلي (خطة التنمية ، 2015 ،ص 3):

أ- تحقيق الامن الغذائي لإقليم كردستان .

ب- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وبشكل متوازن بين مناطق الاقليم.

ج- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في اقليم .

د.- تنويع مصادر الدخل الوطني في اقليم وعدم الاعتماد على النفط فقط.

هـ- التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات الاقتصاد الرقمي.

و- تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية ، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (المحلية والأجنبية) ومجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

ز- تنمية الموارد الطبيعية وبخاصة الموارد المائية والمحافظة عليها وترشيد استخدامها والمحافظة على البيئة وتطوير أنظمتها في اطار متطلبات التنمية المستدامة .

ح – الاستمرار بالإصلاح المؤسسي واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.

ط – تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمتها في التنمية .

ويتضح من ذلك ان اهداف خطة التنمية الوطنية ترتبط بشكل مباشر بأبعاد الحكم الرشيد من جهة وابعاد التنمية المستدامة من جهة اخرى .

2. اولويات واستثمارات خطة التنمية (2016 – 2020)

أ- أولويات خطة التنمية

حرصا على ترسيخ قواعد التنمية الاقتصادية المستدامة في اقليم تبنت الخطة مفهوما واسعا للتنويع الاقتصادي شمل اربعة ابعاد رئيسة : تمثلت بتنويع الهيكل الاقتصادي ، وتنويع الانشطة الانتاجية مؤسسيا ومكانيا ، وتنويع هيكل الصادرات السلعية والخدمية ، وتنويع الايرادات العامة للإقليم .

ب- حجم استثمارات خطة التنمية وتوزيعها القطاعي

اولا: حجم استثمارات خطة التنمية

من اجل تحقيق اهداف خطة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب تأمين 57258 مليار دينار عراقي او ما يعادل 49.19 مليار دولار .

يمول 37670 مليار دينار ما يعادل 32.39 مليار دولار من الموازنة الاستثمارية في اقليم ، موزعة على مدار سنوات الخطة، اذ تم تخصيص 5885 مليار دينار والتي تعادل بحدود (5 مليارات دولار) وتشكل نسبة 31.9% للسنة الاولى من الخطة ، وفي السنة الثانية ارتفعت التخصيصات الاستثمارية الى (6717.8) مليار دينار ما يعادل (5,77) مليارات دولار وبنسبة 36% من تخصيصات الموازنة، وفي السنة الثالثة من الخطة ارتفعت التخصيصات الاستثمارية الحكومية الى (553.6) مليار دينار، ما يعادل (6,5) مليارات دولار وبنسبة (41%) تقريبا من الموازنة الاستثمارية، واستمرت التخصيصات الاستثمارية بالارتفاع الى ان وصلت الى (8388) مليار دينار ما يعادل (7,21) مليارات دولار وبنسبة (45%) من الموازنة في السنة الرابعة من الخطة ، حتى وصلت في السنة الاخيرة من الخطة (9221.4) مليار دينار ما يعادل (7,92) مليارات دولار وبنسبة (50%) تقريبا من استثمارات الموازنة . وكما موضحة في الجدول (1).

اما الاستثمارات المتبقية فيفترض ان تمول من القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) والتي تقدر بـ 19588 مليار دينار ، ما يعادل 16.8 مليار دولار للسنوات الخمس .

الجدول (1)

حجم الاستثمار الحكومي المطلوب في خطة التنمية في العراق للمدة (2016 -2020)

سنوات الخطة	تخصيصات الاستثمار الحكومي مليار دينار (1)	تخصيصات الاستثمار الحكومي مليار دولار (2)	النسبة من الموازنة (%) (3)
2015	5885	5,06	31.9
2016	6719.8	5,77	36.425
2017	7553.6	6,50	40.945
2018	8388	7,21	45.465
2019	9221.4	7,92	49.985
المجموع	37670	32,39	

المصدر : وزارة التخطيط . (2015) . خطة التنمية للسنوات (2016-2020) ، أربيل .

تم تحويل التخصيصات الاستثمارية من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي من قبل الباحثين باعتماد سعر صرف 1163 دينار لكل دولار .

الشكل (5)

يوضح توزيع استمارات خطة التنمية بين القطاع العام والقطاع الخاص

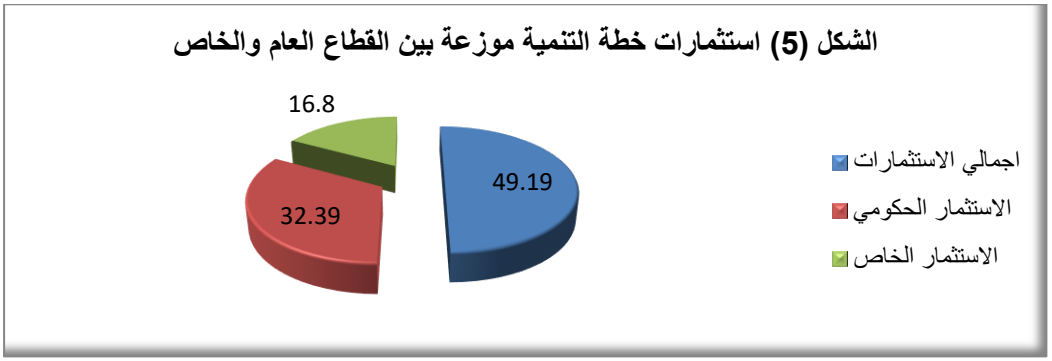

المصدر : من عمل الباحثين وزارة التخطيط . (2015) . خطة التنمية للسنوات (2016-2020) ، أربيل .

ثانياً: التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة :

يلاحظ من خلال الشكل (6) ان القطاع الزراعي قد احتل المرتبة الاولى من إذ نسبة الاستثمارات المخصصة في خطة التنمية ، اذ بلغت نسبة الاستثمارات المخصصة 35% من اجمالي الاستثمارات، وذلك يوصف القطاع الزراعي مصدرا مهما وذا إمكانات واعدة للمساهمة في تنويع الاقتصاد وتأمين الامن الغذائي للإقليم، فضلا عن دور هذا القطاع في توليد فرص عمل تسهم وبشكل فاعل في الحد من مستويات البطالة والفقر واستقرار القوى العاملة المنتجة في الريف وعدم الهجرة الى المناطق الحضرية ومزاحمتها للخدمات في المدن الصناعية. ثم يأتي قطاع الكهرباء بالمرتبة الثانية وبنسبة تقدر بـ 19% من اجمالي الاستثمارات بوصفه بنية ارتكازية أساسية لتحقيق أي تنمية وتطور في القطاعات الإنتاجية والخدمية . وجاء قطاع المباني والصرف الصحي بوصفه من القطاعات الأساسية في توفير وتطوير البنى الارتكازية من طرق وجسور وابنية سكنية وبنسبة تقدر بـ 12% من اجمالي استثمارات الخطة. كما حظي قطاع التربية والتعليم وقطاع الصحة بالمرتبة الرابعة والخامسة وقدرت نسبة استثماراتها بـ 7.5% و 7% على التوالي، في حين لم يحظ قطاع السياحة سوى بنسبة 1% من اجمالي الاستثمارات على الرغم من اهمية هذا القطاع في اقليم ودوره الواعد في رفد موازنة اقليم بإيرادات غير نفطية ومن ثم تنويع مصادر الدخل الوطني للإقليم ، وهناك انشطة أخرى (مثل تنمية الاقليم والبيئة، النقل، الاتصالات ..اخرى) قد حظيت بنسبة 18.5% من اجمالي استثمارات خطة التنمية وكما موضحة في الشكل التالي:

الشكل (6)

التوزيع القطاعي لاستثمارات خطة التنمية في العراق للمدة(2016-2020) %

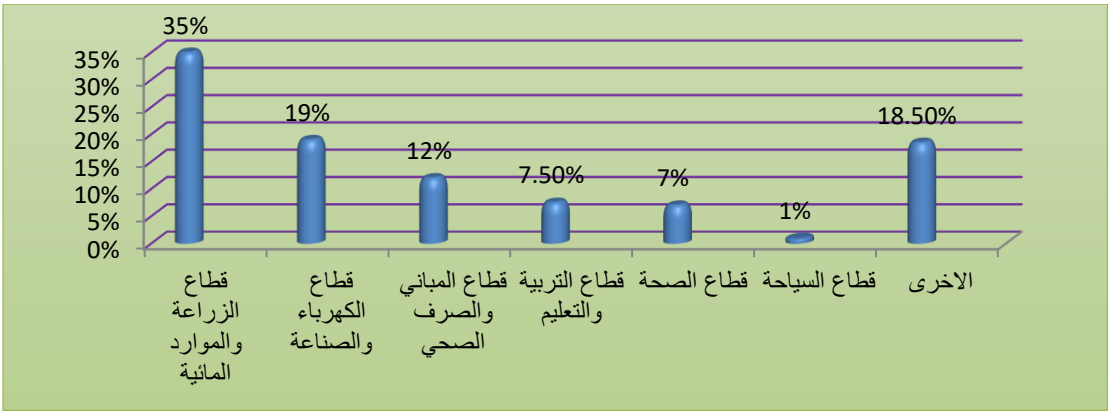

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على : وزارة التخطيط . (2015) . خطة التنمية للسنوات (2016-2020) ، أربيل .

2. الحكم الرشيد في اطار خطة التنمية

هناك علاقة وطيدة بين الحكم الرشيد والنمو والتنمية المستدامة لان الحكم الرشيد هو الضامن لتحول النمو إلى تنمية إنسانية مستدامة، فلا يمكن تصور تنمية مستدامة بدون وجود ادارة حكم جيدة ، كما لا يمكن أن يكون الحكم رشيداً مالم يؤدي الى استدامة التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية :

أ- الإجراءات المطلوبة لتنفيذ خطة التنمية

لتعزيز القدرات الحكومية في قيادة الجهود باتجاه انجاز الأهداف الاستراتيجية يمكن تحديد تلك الإجراءات بما يلي (خطة التنمية ، 2015 ،ص 101):

- تحديث الإدارة العامة وترشيق الدوائر الحكومية ورفع كفاءة الأداء للعاملين في القطاع الحكومي وزيادة فاعليتهم ، واستكمال الاطار التشريعي في اطار الإصلاحات المالية والإدارية وتطوير الإجراءات ونظم الرقابة والمعلومات .
- تعزيز وتفعيل دور هيأة مكافحة الفساد واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الفساد ومكافحته بما يضمن عدم هدر المال العام وضمان استثماره في خدمة وتنمية المجتمع
- ترشيد النفقات العامة وتطوير اليات الاستخدام الأمثل للمال العام
- اعتماد إدارة نقدية فعالة ، واستخدام امثل للسيولة لتغطية بنود الموازنة وتفعيل الرقابة المالية على الصرف وتطوير اللامركزية في التدقيق الداخلي وتنفيذها على وفق المعايير الدولية .
- توفير بيئة مناسبة لضمان الفعالية والمنافسة والالتزام في الأسواق المالية على وفق افضل المعايير الدولية وتطوير الإجراءات والتشريعات .
- تعزيز اللامركزية في توزيع السلطات بين الوزارات وإدارة المحافظات .
- اصدار قانون الإدارة المالية في اقليم .
- فصل السلطات ومنع التدخل الحزبي في عمل المؤسسات الحكومية.
- تفعيل هيأة النزاهة في إقليم كردستان وإصدار قانون المفتشين العامين في كل الوزرات والمؤسسات العامة .
- اصدار قانون الكشف عن الثروات لأصحاب المناصب الوزارية والدرجات الخاصة .

- ضمان التنافس الشفاف في مجال العقود والمناقصات والعطاءات الحكومية ومنع التدخل غير القانوني والاحتكار فيها .
- تأسيس مجلس للخدمة المدنية العامة في كردستان لضمان المساواة في فرص العمل وفي الإعلان عن الوظائف والتعيينات .
- إقرار نظام النافذة الواحدة لإنجاز معاملات المواطنين والقضاء على الروتين الإداري .
- الحد من تضخم الهياكل الإدارية للوزرات والمؤسسات الحكومية (وقد تم فعلا ضمن هذا الهدف الاجرائي تقليص عدد الوزرات الى 21 وزارة).

ب - الحكومة الالكترونية

تسعى حكومة إقليم كردستان الى وضع وتنفيذ خطط بشأن الحكومة الالكترونية بوصفها خطوة مهمة وجادة يمكن ان تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة ، ان نجاح مشروع الحكومة الالكترونية مرتبط بتحسين الإدارة العامة وتوفير بيئة إدارية شفافة (الإدارة الرشيدة) .

وضمن المرحلة الأولى لمشروع تحسين وإصلاح القطاع العام قامت بعض الوزارات بالتطبيق والعمل على الحكومة الالكترونية بصورة تجريبية .

وتهدف الخطة الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية : (خطة التنمية ، 2015 ،ص 9)

- زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات العامة لتحقيق الحكم الرشيد.
- تطوير الأنظمة وإجراءات لتطبيق الحكومة الالكترونية .
- نشر الوعي الالكتروني لدى المواطنين وقطاع الاعمال ومنظمات المجتمع المدني .
- التنسيق مع الجامعات ومركز التدريب والتطوير الأجنبية والمحلية .
- تنفيذ البرامج للحد من امية الحاسوب .
- تطوير تطبيقات الحكومة الالكترونية لتنظيم العلاقات بين الوزارات وإدارة المناطق الأخرى ولتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين بالدقة والسرعة المطلوبتين .

ج – تحديات خطة التنمية الوطنية

شخصت خطة التنمية مجموعة من التحديات التي تواجه الحكم الرشيد والتنمية المستدامة يمكن ايجازها بالاتي : (وزارة التخطيط ، 2015 ،ص 100)

أ-ما تزال البنى الإدارية الحالية تعكس نهجا مركزيا .

ب- ضعف اعتماد اللامركزية الإدارية في توزيع الصلاحيات .

ج – ضعف الشفافية في التصرفات المالية .

د- ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني والتشكيلات الإدارية في الوزارات والمواطنين في تحديد الأولويات والية صنع القرار .

هـ- عدم تطبيق المعايير المهنية في اشغال المناصب ولاسيما القيادية والدرجات الخاصة .

و- عدم جاهزية القطاع الحكومي للتعامل مع القطاع الخاص بفاعلية .

ز- سوء توزيع القوى العاملة وقصور في تخطيط الموارد البشرية .

ر- عدم وجود معايير واضحة في التعيين الوظيفي وفي تقييم أداء العاملين .

ك- الاحتياج الى استثمارات مالية لتامين تقنية المعلومات .

ل- ضعف المشاركة العامة في صنع السياسات واتخاذ القرار.

خامسا : الحكم الرشيد كألية لتحقيق التنمية المستدامة في إقليم كردستان العراق

يمكن الاستدلال على الحكم الرشيد في اقليم من خلال السياسات والإجراءات والتدابير التي اتخذتها حكومة اقليم والتي تجسد رغبتها الصادقة في تحقيق الحكم الرشيد في بعده الاقتصادي، من خلال الاتي :

1- سياسة الاستثمار في إقليم كردستان

في اطار الحكم الرشيد ولتحقيق التنمية المستدامة ، استطاعت حكومة اقليم من رسم سياسة استثمارية قادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، ويمكن ايجاز سياسة اقليم الاستثمارية بالاتي :(منتدى صنع السياسات العامة ، 2022 ،ص 1-5)

- في عام 2006 تم تأسيس مجلس الاستثمار الكردستاني (BOI) ، واعلن هذا المجلس ان هدفه الأساسي هو خلق فرص جديدة، وتقديم خدمات مهنية للمستثمرين، والعمل على إعادة بناء كل العراق من خلال إقليم كردستان. ولتحقيق هذه الأهداف، هناك حاجة أيضا إلى هياكل تشريعية جديدة.
- تمكن مجلس الاستثمار من إنشاء عملية ترخيص مبسطة عجلت بتطوير البنية التحتية التي كانت ضرورية للغاية في اقليم. ومنح مجلس الاستثمار أول ترخيص استثماري له في تشرين الثاني/نوفمبر 2006؛ في السنوات السبع التي تلت ذلك ، أصدرت ما مجموعه 594 ترخيصا برأس مال استثماري إجمالي قدره 30.5 مليار دولار. ومن بين هذه التراخيص، منح 526 ترخيصا لشركات محلية، و 43 ترخيصا لشركات أجنبية، و 25 ترخيصا لشراكات المشروعات المشتركة.(انظر الشكل - 7) وهكذا، كان كل من قانون الاستثمار لعام 2006 والرقابة المؤسسية التي وفرها مجلس الاستثمار جزءا لا يتجزأ من تعزيز نمو القطاع الخاص في المنطقة، وتعاون الشركات المحلية مع الشركات الدولية، واهتمام المشغلين الأجانب.

الشكل (7)
التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص في اقليم كردستان

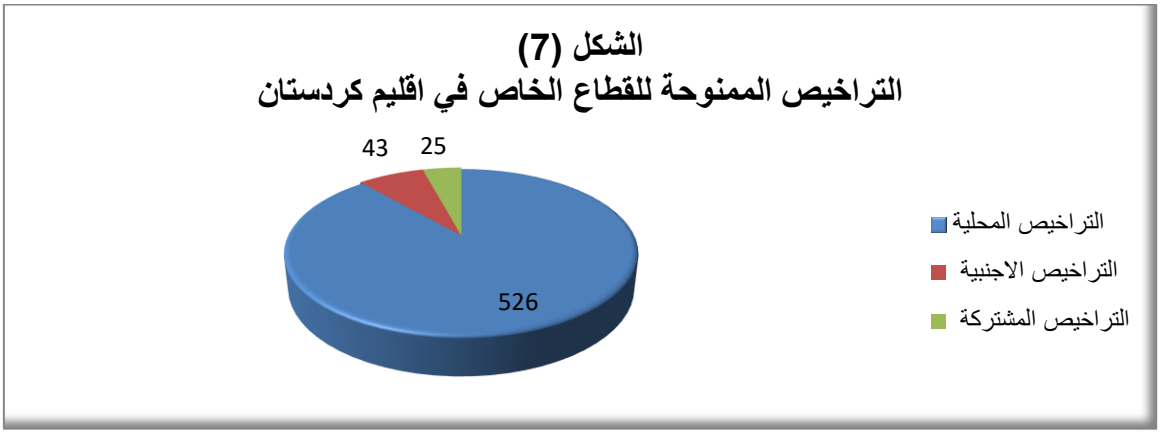

المصدر : الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على :منتدى صنع السياسات العامة . (2020) . دور الاستثمار في تمويل المشروعات في إقليم كردستان العراق للمدة 2006 -2020 ، متاح على الموقع https://www.idb.iq/ar

- ولقد أسهمت هذه السياسات في تطور عدد المشروعات الاستثمارية المملوكة وطنيا والتي تشكل (93٪) من اجمالي المشروعات في اقليم للمدة (2006-2020) إذ يتضح ان الزيادة المستمرة من (2) مشروع عام 2006 إلى أعلى مستوياتها (115) مشروعًا عام 2012 لكنها تراجعت تدريجيًا حتى وصلت إلى أدنى مستويات (27) مشروعًا في عام 2016 بسبب الأزمة المالية والوضع الأمني في المنطقة ، ولكن بعد ذلك مرة أخرى بدأت أعداد المشروعات الوطنية في الارتفاع بشكل ملحوظ ، إذ بلغ عددها 65 مشروعًا في عام 2020 وكما موضحة في الشكل الاتي :

الشكل (8)

اعداد المشروعات الوطنية في اقليم كردستان للمدة 2016 – 2020

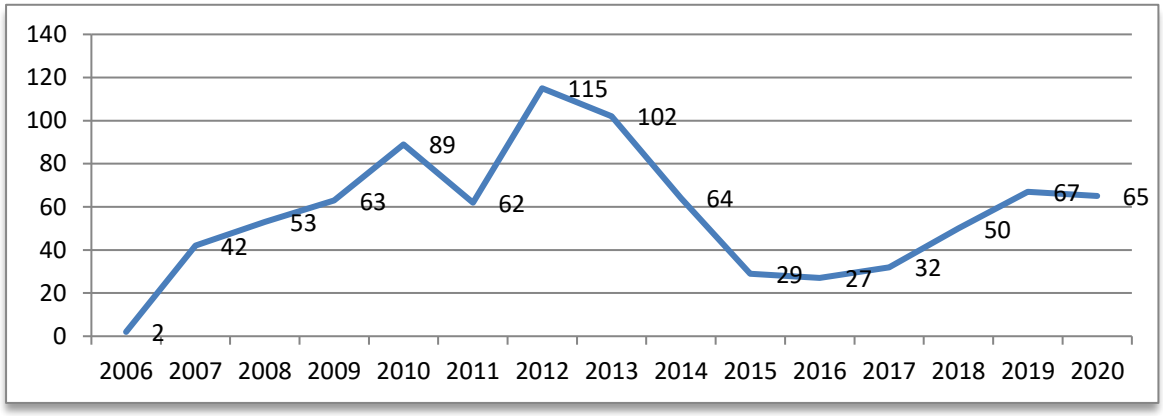

المصدر : الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على :منتدى صنع السياسات العامة . (2020) . دور الاستثمار في تمويل المشروعات في إقليم كردستان العراق للمدة 2006 -2020 ، متاح على الموقعhttps://www.idb.iq/ar

- كما بلغت نسبة المشروعات الوطنية (93%) من اجمالي المشروعات الاستثمارية في اقليم كردستان و بعد ذلك تأتي المشروعات الاستثمارية الاجنبية بنسبة(4%) في المرتبة الثانية و في المرتبة الأخيرة تأتي المشروعات الاستثمارية مشتركة الملكية إذ بلغت نسبتها 3%.(انظر الشكل – 9)

الشكل 9

التوزيع النسبي لمجموع المشروعات الاستثمارية في الاقليم للمدة 2006- 2020

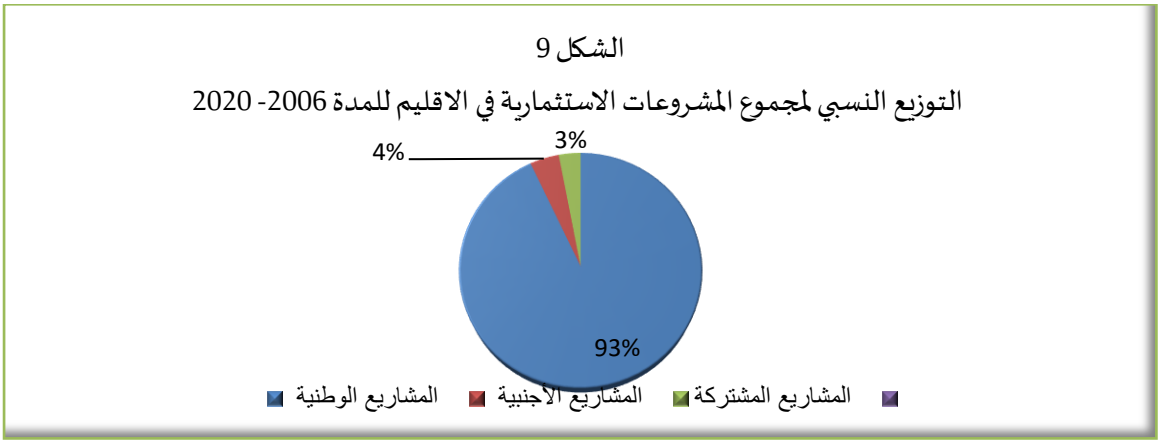

المصدر : الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على :منتدى صنع السياسات العامة . (2020) . دور الاستثمار في تمويل المشروعات في إقليم كردستان العراق للمدة 2006 -2020 ، متاح على الموقعhttps://www.idb.iq/ar

- كما سعت حكومة إقليم كردستان الى تنويع مصادر الاستثمار وهو ليس بالأمر السهل في ضوء تعقد العلاقات علاقات العراق اقليمية والدولية ولكن اقليم كان لديه رؤية خاصة في علاقاته الاقتصادية ؛ وقد تصدرت دولة الامارات العربية المتحدة اكثر الاستثمار العربي والعالمي في اقليم بنسبة 50% من أجمالي الاستثمارات في اقليم كردستان بحوالي 2,527,216مليار دولار وتأتي في مرتبة الثانية دولة تركيا التي تسهم بنسبة 24% من أجمالي الاستثمار الأجنبية في اقليم كردستان بقيمة 1,229,410 مليار دولار والمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي في المرتبة الثالثة بنسبة 20% بقيمة 1,016,402 مليار دولار وهذا يعني ان هذه الدول الثلاث تمتلك 94% من أجمالي الاستثمارات الأجنبية في إقليم كردستان.(انظر الشكل -10) الاتي:

شكل (10)

نسبة استثمارات بعض دول المنطقة في اقليم كردستان لعام 2020

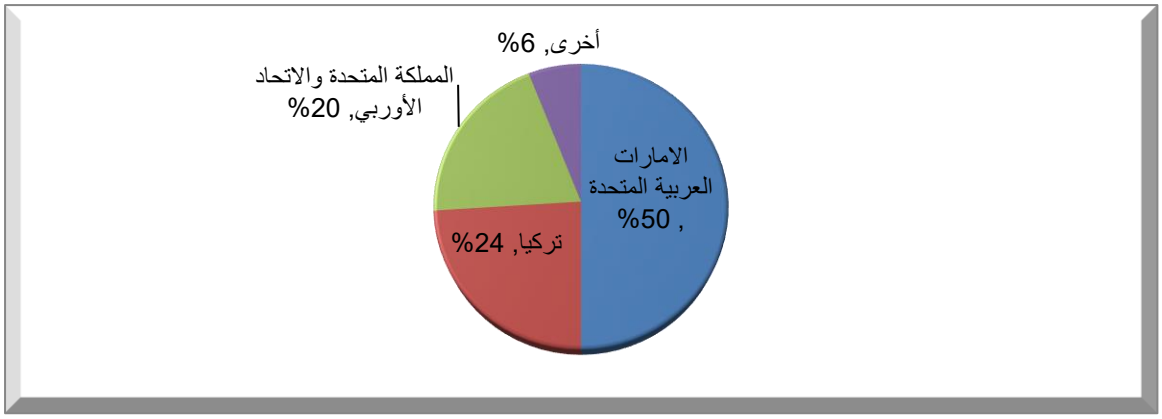

المصدر : الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على :منتدى صنع السياسات العامة . (2020) . دور الاستثمار في تمويل المشروعات في إقليم كردستان العراق للمدة 2006 -2020 ، متاح على الموقعhttps://www.idb.iq/ar

2- الاستقلال المالي والاقتصادي

تعزيزًا لاستقلاله المالي والاقتصادي، سعى إقليم كردستان إلى اتخاذ عدد من التدابير لإعادة هندسة آليات عمل أنشطته الاقتصادية، ولا سيما قطاع النفط فيما يخص العمليات الإنتاجية والتسويقية، ويتمثل أبرزها في الاتي: (futureuae.com)

أ- منظومة تسويق مستقلة: في خطوة لضمان تسويق نفطها بشكل مستقل، أنشأت حكومة إقليم كردستان خطًّا جديدًا لنقل النفط الخام في مايو 2014 يمر عبر أراضيها إلى ميناء جيهان التركي، وذلك بدلاً من الخط السابق الواصل من كركوك إلى الميناء التركي السابق نفسه.

وفي الوقت نفسه، وسّع اقليم، منذ يوليو 2014، من نطاق سيطرته على عدد من الحقول في المناطق الشمالية بالعراق، ولا سيما في كركوك، وهو ما ضاعف من الطاقة الإنتاجية لتصل إلى حدود 600 ألف برميل يوميًّا في مايو 2017 بدلاً من المستوى السابق المقدر بـ300 ألف برميل يوميًّا.

ب- شراكات مستقلة: على غرار تعاقدها مع شركات نفطية أمريكية منفردة عن الحكومة العراقية في عام 2011، أبرمت حكومة إقليم كردستان، اتفاقًا مع شركة النفط الروسية "روسنفت" لتطوير خمسة حقول نفطية في اقليم لمدة عشرين عامًا، والتي من شأنها أن تدعم إنتاج اقليم ليصل إلى مليون برميل يوميًّا في الفترة المقبلة.

والخطوة السابقة على درجة من الأهمية، إذ إنها ستوفر للإقليم مصادر مالية لدعم القدرات الإنتاجية للقطاع النفطي، في وقت انسحبت فيه العديد من الشركات الأوروبية والأمريكية من اقليم على خلفية المخاوف الأمنية والأزمة الاقتصادية به. في حين أن هذا الاتفاق يعطي للإقليم قدراً من المرونة والحماية لمصالحه في القطاع النفطي.

ج- تنويع اقتصادي: بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، تسعى حكومة الاقليم إلى تنفيذ رؤية 2020، والتي تقوم بجانب تدابير عديدة للإصلاح المالي والنقدي، على خطط لتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط، وهو ما قد يجنب الاقليم التعرض لهشاشة اقتصادية في المستقبل. وفي هذا السياق، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط في حكومة الاقليم اتفاقية، في سبتمبر 2016، لتأسيس صندوق تمويل الإصلاح الاقتصادي في الاقليم .

المحور الرابع: تعزيز الحكم الرشيد في الاقليم : الفرص والتحديات

اولا : فرص تعزيز الحوكمة الاقتصادية في الاقليم

تتمثل الفرص المتاحة امام اقليم بالاستفادة من خبرة صندوق النقد الدولي في تحسين الحوكمة في المجالات المؤثرة في الاقتصاد الكلي من خلال الاجراءات التالية (صندوق النقد الدولي ، 2021 ،ص 29 -31):

1- اطر مكافحة الفساد ومكافحة غسيل الإموال وتمويل الإرهاب .

في ظل الدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات ، يتطلب القيام بالعديد من الإصلاحات للخروج من مرحلة مراقبة فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسيل الأموال وشطب اسمها من القائمة العامة للبلدان التي لديها قصور في استراتيجية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يقدم خبراء الصندوق مساعدة للبلدان في تنمية قدراتها على تنفيذ الإجراءات المطلوبة في ظل البرامج المدعومة من الصندوق .

2- الحوكمة المالية : في ظل انخفاض أسعار الهيدروكوربونات والحاجة الى ترشيد الانفاق وتحصيل الإيرادات اصبح تحسين الحوكمة المالية موضع تركيز العديد من المشاورات المادة الرابعة لعام 2019 فعلى سبيل المثال ساعدت مناقشات السياسات البحرين والكويت وتركمانستان والسعودية في تحديد مواطن الضعف في شفافية المالية العامة ومعرفة الحلول الممكنة .

ويتعاون صندوق النقد الدولي مع كل من البنك الدولي والاتحاد الأوربي وهيئات التنمية في فرنسا وسويسرا والنرويج في اجراء تقييمات النفقات العامة والمساءلة المالية ، فضلاً عن ذلك يشترك الصندوق أيضا بالعمل مع أعضاء المجتمع الدولي من خلال مجموعات مختلفة منها مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ومجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد المنبثقة من مجموعة العشرين والمنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية ومبادرة استرداد الأموال المسروقة .

3- الحوكمة في القطاع النقدي والقطاع المالي

عندما يقدم صندوق النقد الدولي قرضا لاحد البلدان ، فانه يتوخى العناية الواجبة للتأكد من ان البنك المركزي في البلد الذي يتلقى موارد من الصندوق يستطيع ان يدير هذه الأموال وان يقدم له معلومات موثقة ، وهذا التقييم للضمانات الوقائية يتيح تشخيص الحوكمة واطار الرقابة في البنك المركزي ، فضلاً عن ذلك يجري برنامج تقييم القطاع المالي تحليلا شاملا وعميقا للقطاع المالي في البلد المعني .

4- البيئة التنظيمية : تشكل تقوية نشاط القطاع الخاص وتوفير فرص العمل فيه عنصرا رئيساً في الاستراتيجية التي تهدف الى تحقيق نمو اعلى ، ومن ثم اصبح تحسين البيئة التنظيمية للشركات بما فيها الحد من البيروقراطية المفرطة وتبسيط القواعد التنظيمية وزيادة العدالة من القضايا التي يركز عليها العمل الرقابي في المنطقة .

ويدعم المجتمع الدولي جهود البلدان من خلال المعاهدات والمعايير القياسية ، فقد اعدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة إرشادات حول الحوكمة السليمة تبلورت في معاهدات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد او معاهدة مكافحة الرشوة ، ويتعين على البلدان التي توقع على هذه المعاهدات ان تلتزم بالمعايير والقواعد الدولية كما انها تحصل على الدعم والمساعدة الفنية ، ويصاحب هذه المعاهدات فحص دقيق على المستوى الدولي يمكن ان يحفز البلدان الموقعة على تحقيق تقدم كبير.

ثانيا : تحديات الحكم الرشيد في إقليم كردستان العراق

حدد منتدى صنع السياسات العامة ثلاثة تحديات اساسية اهما ما يلي (منتدى صنع السياسات العامة ، 2022 ، 11):

1. الاستقرار السياسي وترسيخ عقد يجمع الأطراف السياسية الكردية بحيث تلتزم جميع الأطراف بأهمية بناء السلام وتدعيم الاستقرار للإقليم ؛ والاهم من ذلك هو ان الاقليم ما يزال امامه طريق طويل لفك ارتباطه السياسي بالحكومة المركزية في بغداد وخاصة استقلالية المواقف فيما يتعلق بالعلاقات اقليمية . وقد عملت القيادات السياسية الكردية على ان تقدم نفسها بصورة مستقلة في المحافل اقليمية وان يكون لديها صوتها الخاص وان تجد جسوراً تجمعها بالفاعلين اقليميين خاصة الذين يشتركون معها في فكرة التنمية الاقتصادية العابرة للسياسة وهي فكرة مهمة سوف تربك مناطق النجاح الاقتصادي في المنطقة بعضها ببعض وتؤسس الى علاقات اقتصادية مستوحاة من عالم الشركات الناجحة والتجارب الاقتصادية الواعدة.
2. الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إيرادات واقتصاد الاقليم تعتمد بنسبة 90% على النفط، وهذه من اهم التحديات الاقتصادية التي سوف تعرض خطط التنمية في اقليم للتهديد المستمر ، في تسعينات القرن العشرين بدأت تزدهر الزراعة في الاقليم بشكل ملحوظ، ولكن بعد 2003 تلاشت وذبلت تماماً، بسبب استيراد المنتوجات الزراعية من الخارج (إيران ، تركيا) و غياب أي قانون لحماية المنتوجات المحلية والداخلية .

3. الصناعة والاستثمار هما من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي، ومن ثم على حكومة الاقليم ان ترسم استراتيجيات بعيدة الأمد من اجل تطوير بيئة الاستثمار ولقد شجعت جائحة وباء كوفيد -19 حكومة اقليم على اجراء إصلاحات جوهرية في أداء الاعمال في الاقليم وأصبحت جميع الأطراف السياسية والاقتصادية تعمل على خلق مناخ يشجع على الاستثمار والمبادرة الفردية في اقليم. اذ يعفي القانون المحلي بمنطقة كردستان أصحاب المشروعات من الضرائب لمدة عشر سنوات. وتشير احصائيات تعود لسنة 2013 الى أن عدد الشركات الأجنبية الناشطة بالإقليم وصل

الى 2300، مقابل 15000 شركة محلية. من جهة أخرى، تفيد احصائيات الحكومة المحلية، أن جهودها أفضت الى انخفاض نسبة البطالة من 14% سنة 2016 إلى 9% سنة 2019 .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. يمثل الحكم الرشيد الالية الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة في إقليم كردستان العراق .
2. لدى حكومة الاقليم رؤية واضحة لتطبيق أسس ومبادئ الحكم الرشيد في إقليم كردستان العراق .
3. توجد لدى حكومة اقليم رغبة صادقة لتطبيق الحكم الرشيد جسدتها بمجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير على الصعيد الاقتصادي .
4. يمثل نشر البيانات الاقتصادية والاجتماعية عاملا أساسيا في مساعدة المواطنين على مساءلة الحكومة، مما يسمح لهم بمراقبة وتقييم جودة الخدمات العامة وفعالية الحكومة الامر الذي يمكن بدوره من محاربة الفساد ويؤدي ذلك أيضا الى رفع مستوى الثقة بين الحكومة والمواطنين ، وتنشأ عن ذلك حلقة اثار مرتدة إيجابية يمكن مساعدة الحكومة في تصميم سياسات اقتصادية واجتماعية تراعي احتياجات السكان بشكل اكبر .
5. يعد توافر بيئة عمل جاذبة يسهل التنبؤ بها عاملا أساسيا لدعم ديناميكية القطاع الخاص ، ومن الضروري انفاذ القواعد التنظيمية على نحو عادل لتجنب فرض تكاليف غير متوقعة على كاهل الشركات، وقد تكون القواعد التنظيمية المعقدة أيضا حافزا على الفساد ، مما قد يحمل الشركات بتكاليف كبيرة نتيجة دفع الرشاوى او التأخير.

ثانياً: التوصيات

1. تبرز مسألة محاربة الفساد ضرورة ملحة لتطبيق الحكم الرشيد ، وعلى حكومة الاقليم ان تأخذ بنظر الاعتبار ما يلي :

- المشاركة في المبادرات الدولية والمنظمات العالمية اذ تسهم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في تسيير التعاون الدولي .
- التدابير الوقائية للكشف عن الأنشطة الفاسدة .
- صدور احكام استدانة ضد المسؤولين الفاسدين ومصادرة عائداتهم غير المشروعة ضرورة حتمية من اجل تعزيز المساءلة وجهود مكافحة الفساد .
- اصلاح النظام المالي والنقدي؛ وهذا يشمل تطبيق نظام مالي حديث بالاعتماد على التكنلوجيا المعلوماتية، من ناحية، ومن ناحية اخرى، لابد ممارسة الرقابة على المصارف، وخاصة الأهلية والاجنبية، والتأكيد على مبدأ فصل سلطات مجالسها الادارية عن ادارتها التنفيذية وذلك بهدف التحكم باستخدام الموارد المالية.

2. تفعيل دور هيئات الرقابة المالية والنزاهة واحترام استقلاليتهما في اداء واجباتهما، ودراسة تقاريرهما الفصلية والسنوية بجدية في برلمان الاقليم واقرارها.
3. رفع الوعي العام والمستوى الثقافي والحضاري للمجتمع، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في ممارسة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار والرقابة الشعبية.

4. تنشيط دور الدولة في مجالات لا يستطيع القطاع الخاص ولوجها, أو أنها تمس أمن وسلامة وثروات اقليم والمجتمع بشكل عام وفي شؤون الإدارة والأمن وحماية البيئة والثروة الوطنية.
5. تطوير مراكز البحث العلمي والتكنولوجي بتعزيز العلاقات مع معاهد العلم والتقنيات في العالم المتقدم, فضلاً عن ربط تلك المعاهد ومراكز البحث العلمي بالمؤسسات والمشروعات الاقتصادية والجامعات والكليات.
6. من الضروري ان يتصرف الاقليم بموارده المالية بشكل عقلاني وشفافية عالية تصب في خدمة التنمية. وهذا يشمل حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية ، وكذلك ايراداته من جباية الضريبة والرسوم الجمركية المحلية، وبعض المساعدات الخارجية.
7. ضرورة توجه حكومة الاقليم للاستفادة من التدريب والدعم الفني المقدم من قبل صندوق النقد الدولي .

المصادر

1. أبو رونية حميدة ميلاد ، و بعيرة ، انس بوبكر ، (2013) ، **الحكم الرشيد أساس التنمية المستدامة** ، ليبيا : جامعة بنغازي.
2. البابلي ، نبيل (2018) ، **الحكم الرشيد : الابعاد والمعايير والمتطلبات** ، استنبول : المعهد المصري للدراسات .
3. البرادعي ، ليلى (2003) ، **الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي** ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الحكم الرشيد والتنمية في القاهرة للمدة 30-31- مارس 2003 .
4. بربريس ، ماجد ، وزدام ، يوسف ، وهماش ، ساعد (2018) ، الحكم الرشيد والياته لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية والتنمية المستدامة ، المجلد 5 ، العدد 2 .
5. بوعزيز ، زهير ، وقادري ، عادل (2018) ، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة مع محاولة الاسقاط على الجزائر ، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي** ، العدد التاسع ، الجزائر .
6. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 ، متاح على الموقع www.UNDP.ORG
خطة التنمية الوطنية لإقليم كردستان العراق للسنوات (2016-2020) ، أربيل : وزارة التخطيط لإقليم كردستان العراق .
7. الشرفي ، عاصم علي حسن (2021) ، **اثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن مجلة اشر اقات تنموية** ، العدد 26 .الصعوبات الاقتصادية المحتملة لاستقلال إقليم كردستان متاح على الموقع :(www.futureuae.com) .
8. صندوق النقد الدولي (2021) ، **اصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتو ائي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا واسيا الوسطى** ، سلسة إدارات صندوق النقد الدولي ، الرقم 20 /1 ، واشنطن : إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى .
9. كريدي ، محمد جبار ؛ عبود ، ياسر عطيوي (2021) ، مؤشر الحكم الرشيد في الشريعات الكندية ، **مجلة دراسات البصرة** ، السنة السادسة عشر ، العدد 42 ، البصرة : مركز دراسات البصرة والخليج العربي.
10. المجالي ، رضوان محمود (2013) ، الحكم الرشيد في الأردن : قراءة في مؤشرات مكافحة الفساد ، **مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية** ، المجلد8 ،العدد 124.

11. محسن ، نجلاء مهدي (2021) ، دور احكام العدالة الانتقالية في تحقيق الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2003 ، **مجلة جامعة تكريت** ، المجلد 6 ، العدد 2 .

12. معزب ، عادل جارالله (2020)، **الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية** ، برلين : المركز الديمقراطي العربي .

13. منتدى صنع السياسات العامة (2020) ، **دور الاستثمار في تمويل المشروعات في إقليم كردستان العراق للمدة 2006-2020** ، متاح على الموقع*https://www.idb.iq/ar*

14- *Adesuwa , Vanessa Agbedahin (2019) , **Sustainable development, Education for Sustainable Development, and the 2030 Agenda for Sustainable Development: Emergence, efficacy, eminence, and future** , Sustainable Development Volume 27, Issue 4*

Pages 545-572

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/sd.1931

15-Simplice A. Asongu,NiNicholas M. Odhiambo (2019), Inclusive development in environmental sustainability in sub-Saharan Africa: Insights from governance mechanisms ,

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/sd.1936

16- NStavins Alexander, Gernot(2003), Interpreting sustainability in economic terms: dynamic efficiency plus intergenerational equity, Economics Letters

Volume 79, Issue 3, June 2003, Pages 339-343

https://doi.org/10.1016/S0165-1765(03)00036-3